مستقبل تركيا الأوروبي: خلف كواليس التأثير الأميركي في علاقات الاتحاد الأوروبي بتركيا

ناتالي توكشي

مراجعة: يبرق غورسوي

يعالج كتاب مستقبل تركيا الأوروبي كيفية تأثير الولايات المتحدة في مسار العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، ولاسيّما قرارات الاتحاد الأوروبي حول تركيا. باستثناء عدد قليل من المقالات العلمية البارزة، لم تُبحث علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بحثًا معمّقًا. في هذا العمل جيّد الكتابة والتنظيم، تعالج توكشي هذه الفجوة في الأدبيات من خلال دراسة وافية للطرق والآليات والاتجاهات التي كان على الولايات المتحدة اتخاذها للتأثير في قرارات الاتحاد الأوروبي بشأن تركيا. يركز الكتاب إجمالًا على العقدين المنصرمين، لكن النتائج توفر تبصرًا معتبرًا بالفترات الأسبق والمستقبل.

تستدعي أبحاث توكشي ثناءً خاصًّا لثلاث ميزات: الأولى، أنها لا تَعُدّ الاتحادَ الأوروبي والولايات المتحدة كيانين متجانسين متراصين، لكنّها تُفكّكها وتدرس الفاعلين الذين لديهم وجهات نظر مختلفة حول تركيا، ومصالحهم، والتأثير المحتمل في علاقات الاتحاد الأوروبي بتركيا. في الفصل الثاني، تحدّد الأطراف الأميركية صاحبة المصلحة كجهات رسمية فاعلة، مثل وزارة الخارجية ووزارة الدفاع والكونغرس ومختلف جماعات الأعمال وجماعات الضغط. باستثناء الكونغرس بفترات معينة وبعض منظمات غير الحكومية، ترى معظم الجهات الفاعلة بالولايات المتحدة تركيا والعلاقات التركية الأوروبية من منظور جيوإستراتيجي، مما يؤدي إلى استخدام استعارات، كاعتبار تركيا عازلًا أو جسرًا أو نموذجًا أو دولة مستقلة. إبراز الجانب الجيوستراتيجي، على أي حال، يضرب على وتر حسّاس لدى عدد محدود من الأوروبيين الفاعلين. وكما تظهر توكشي في الفصل الثالث، لدى أصحاب المصالح الأوروبيين مساحات اهتمام مختلفة، تنعكس في نقاشات أوروبية حول تركيا أكثر تنوعًا مما في الولايات المتحدة. هذا الفصل ذاته يعالج عضوية تركيا بالاتحاد الأوروبي، وهي مسألة متعددة الأوجه. هنا تلخص توكشي كيف تتموضع مختلف مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، وكذلك الأحزاب السياسية والأعمال والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام والكنائس ومختلف مجتمعات الشتات حول مسألة عضوية تركيا. عدد محدود فقط من مؤسسات الدول الأوروبية والفاعلين في المجتمع المدني يركزون على الأوجه الجيوستراتيجية والسياسة الخارجية للعلاقات التركية الأوروبية. بل إن تلك الجهات الفاعلة التي تؤثر الولايات المتحدة فيهم تأثيرًا مباشرًا تحديدًا هي التي تنظر إلى العلاقة مع تركيا من خلال تلك العدسة. في الحقيقة، إن النظر في تأثير الولايات

المتحدة المباشر بوساطة جهات فاعلة في الاتحاد الأوروبي لها مصالح متداخلة مع أصحاب المصلحة الأميركيين قد يعطي انطباعًا بأن للولايات المتحدة تأثيرًا محدودًا في التصورات الأوروبية حول تركيا.

لكن الميزة الثانية لتحليل توكشي ليست هي جهودها لدراسة الآليات المباشرة فحسب، بل أيضًا تأثيرات الولايات المتحدة غير المباشرة في العلاقات التركية الأوروبية. ينبغي استحسان هذا النهج. هكذا، في الفصل الخامس، تتناول توكشي بالبحث دور العلاقات التركية الأميركية في علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي. إحدى النتائج المهمّة هي: كيف أعطى تبني تركيا لاستعارات "الجسر" و"النموذج" أميركية الأصل نتائج عكسية؟ تظهر توكشي أن تركيا ينظر إليها في الأوساط الأوروبية كبلاد إسلامية؛ مختلفة في ثقافتها وسياساتها عن أعضاء الاتحاد الأوروبي. كذلك، عندما تعرف تركيا نفسها رابطًا بين الشرق والغرب ومثالًا للشرق الأوسط، فهذا يعطي انطباعًا بأن تركيا تتوقع معاملة خاصة من الاتحاد الأوروبي نظرًا لأهميتها الجيوإستراتيجية.

كما تظهر توكشي في الفصل السادس، فإن السياسة الخارجية الأميركية في جوار تركيا إجمالًا، وفي الشرق الأوسط خاصة، أعطبت جهود تركيا للفوز بعضوية الاتحاد الأوروبي. بالنسبة للفاعلين الأوروبيين الذي يعطون أولوية لتأمين إمدادات الطاقة، فإن السياسة الخارجية الأميركية في فضاء ما بعد الشيوعية في العقد المنصرم وتموضع تركيا كجسر لنقل الطاقة، قد عززت موقع تركيا كأصل نافع للاتحاد الأوروبي. جاء هذا التأثير الإيجابي للولايات المتحدة، على أي حال، محدودًا ضمن عدد قليل من الداعمين لتركيا في الاتحاد الأوروبي، وبإضافته إلى التأثيرات الجانبية السلبية للسياسة الأميركية في جوار تركيا الجنوبي، يتضح أن التأثير الأميركي في الإقليم إجمالًا كان ضرره أكثر من نفعه للتصورات الأوروبية عن تركيا.

الميزة الثالثة للكتاب ربما هي الأكثر إثارة للاهتمام. فالمؤلفة لا تفترض تلقائيًا «إيجابية» تأثير الولايات المتحدة في علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي، لكنها تدرس بعمق تأثيرها السلبي كذلك في مسعى جدير بالثناء. تخلص توكشي إلى أن «... التأثير الأميركي ليس محدد المعالم. فهو ليس على الدوام حاضرًا/ غائبًا وليس على الدوام إيجابيًا/ سلبيًا» (ص161). لكن الواضح من سردها أنه منذ سنوات العقد الأول في هذا القرن، كان التأثير الأميركي في علاقات الاتحاد الأوروبي بتركيا— بغير تعمّد— أكثر ضررًا مما كان عليه في التسعينيات. كان التأثير الإيجابي الوحيد في العقد الأخير هو دفع الولايات المتحدة للإصلاحات التركية بشأن المسألة الكردية وعملية السلام القبرصية وتطبيع العلاقات مع أرمينيا. لكن في النزاع القبرصي، كان قرار الحكومة التركية بدعم خطة عنان نتيجة لحصول قبرص على عضوية الاتحاد الأوروبي والمأزق الذي يستتبعه ذلك بعد 2004. رغم أنه كان للولايات المتحدة ربما تأثير مباشر أكثر في بدء الحوار التركي الأرمني، إذ لا يمكن إنكار أن «الرافعة الضمنية» للولايات المتحدة (أي «تصويت مجلس النواب الأميركي المنتظر حول الاعتراف بحدوث إبادة جماعية تركية للأرمن» (ص 123))، كانت هناك رافعة أخرى بيد الفاعلين الأوروبيين، ولاسيّما فرنسا، أتاحت هذا الأمر.

في الوجه الآخر للمواقف السياسية الأميركية تجاه تركيا وتأثيرها في مواقف الاتحاد الأوروبي من المسائل التركية، ورغم أن الولايات المتحدة قد دعمت جهود تركيا للتوصل إلى حلول لمشكلاتها مع أكراد تركيا والدول المجاورة، من دون حوافز محلية أو أوروبية،

لم تكـن الجهـود الأميركيـة كافيـة. كذلـك، في القضايا الثـلاث، وكما تحاجج المؤلفة، لم تحـل النزاعات بطريقة تحسـن علاقات تركيا بالاتحـاد الأوروبي. هكذا، يغدو التأثير الأميركي الإيجابي في القضايا الكردية والقبرصية والأرمنية موضع شـك، وعندما يؤخـذ العقد المنصرم إجمـالًا بالاعتبـار، يصبـح مؤكـدًا أن التأثـير الأميركي السلبي قد رجح.

رغـم أن هـذه النتيجة المثيرة للفكـر -أي أن ضرر تأثير الولايات المتحدة -بغير قصد- في علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي أكثر من نفعه في العقد الماضي- كان يمكـن إبرازها بشـكل أفضل بخاتمـة الكتاب، إلا أن كتاب مسـتقبل تركيـا الأوروبي يمثل محاولة تسـتحق الإعجـاب مـن حيث تحليلـه لمسـألة بالغـة التركيب. وباسـتخدامها المكثـف للمقابـلات الشـخصية ومحادثاتهـا مـع الخـبراء الأميركيـين والأوروبيـين، ألفـت توكـشي كتابًا مبتكـرًا يمكـن أن يصبح مصدرًا لا يسـتغنى عنـه للمهتمـين بفهـم المثلـث الأميركـي الأوروبي التركـي. الكتـاب بأكمله، وبشـكل خاص الفصـل الثالـث الـذي يحـدد الفاعلـين الأوروبيـين بمختلف تصوراتهـم حول تركيا، يوازن بين التفصيل والاختصار، وعلى هذا النحو يمكن اختياره بسـهولة مقررًا لطلاب الدراسـات العليا.■